

المقرر 15/6 - التدابير الحافزة

إن مؤتمر الأطراف،

إن يؤكد الأهمية الخاصة بتصميم وتنفيذ تدابير حافزة في بلوغ أهداف الاتفاقية، وخاصة فيما يتعلق بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، وكذلك في إزالة التأثيرات السلبية الواقعة على التنوع البيولوجي،

وإن يدرك أهمية التدابير الحافزة بالنسبة إلى قضايا أخرى شاملة، مثل الحصول على الموارد الجينية والتقسيم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن الانتفاع بها،

وإن يؤكد الحاجة إلى تعاون وتأزر المنظمات الدولية في الجهود الرامية إلى مساعدة الحكومات في تصميم التدابير الحافزة وتنفيذها،

1 - يحيط علماً مع التقدير بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل بشأن التدابير الحافزة الذي وضع بمقتضى المقرر 15/5 للاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف؛

2 - يؤيد المقترحات الموضوعة لتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة والتوصيات لزيادة التعاون بشأن التدابير الحافزة الواردة في المرفقين الأول والثاني على التوالي لهذا المقرر، بقدر تماشيها مع السياسات والتشريعات الوطنية والالتزامات الدولية للأطراف؛

3 - يدعو الأطراف إلى أخذ هذه المقترحات في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ تدابير حافزة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

4 - يسلم بالحاجة إلى بذل مزيد من العمل بشأن الحوافز الإيجابية وأدائها وكذلك بشأن الحوافز الضارة وطرق وسبل إلزائها أو التخفيف منها؛

5 - يشجع الأطراف والمنظمات ذات الصلة على تقديم دراسات الحالة والدروس المستخلصة والمعلومات الأخرى ذات الصلة بالتدابير الحافزة، وخاصة الحوافز الإيجابية والضارة، إلى الأمين التنفيذي؛

6 - يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يواصل تجميع ونشر المعلومات بشأن التدابير الحافزة المقدمة من الأطراف والمنظمات، من خلال آلية مركز تبادل المعلومات للاتفاقية والوسائل الأخرى؛

7 - يطلب أيضاً إلى الأمين التنفيذي أن يطرح، بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة، مقترحات لتطبيق طرق وسبل لإزالة الحوافز الضارة أو التخفيف منها لتتنظر فيها الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قبل انعقاد الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف؛

8 - يطلب إلى الأطراف، والحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الأخرى ذات الصلة تقديم الدعم المالي لبرنامج العمل بشأن التدابير الحافزة مع مراعاة الظروف التي تنفرد بها البلدان النامية والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة انتقال.

المرفق الأول

مقترحات لتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة

1 - ينبغي بصفة عامة أن تصمم تدابير حافزة تستهدف حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وتراعي في نفس الوقت ما يلي:

(أ) ما يوجد على الصعيدين المحلي والإقليمي من معارف وجغرافيا وأوضاع ومؤسسات؛

(ب) مجموعة التدابير السياسية والهيكل القائمة بما في ذلك الاعتبارات القطاعية؛

(ج) ضرورة جعل حجم التدبير مناسباً لحجم المشكلة؛

(د) صلة التدابير بالاتفاقات الدولية القائمة.

2 - وينبغي أن تؤخذ العناصر التالية في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام:

ألف - تحديد المشكلة: المقصد وتحديد القضايا

3 - **أهداف التدابير الحافزة** - ينبغي أن يكون للتدبير الحافز غرض محدد. وتمشياً مع المقرر 15/5، فإن الغرض من التدابير الحافزة هو تغيير السلوك المؤسسي والفردى في سبيل تحقيق الأهداف التالية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي كلياً أو جزئياً: حفظ التنوع البيولوجي، الاستخدام المستدام لعناصر التنوع البيولوجي، والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن الانتفاع بالموارد الجينية.

4 - **الأسباب الكامنة/التحديات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي** - إن تحديد الأسباب القريبة والأسباب الكامنة وأهمية المخاطر التي تهدد التنوع البيولوجي وعناصره، هو شرط مسبق لاختيار التدبير المناسب لوقف التدهور أو عكس اتجاهه. والسياسات التي تنشئ الحوافز دون إزالة الأسباب الكامنة وراء ضياع التنوع البيولوجي

(بما فيها الحوافز الضارة) لا يحتمل نجاحها. ومن هنا تأتي أهمية القيام بدراسة شاملة لتحديد وتقييم الآثار المتضاربة التي تنشأ عن أية ضغوط كامنة، قبل الإقدام على تدابير حافزة للحفاظ أو للاستخدام المستدام.

5 - ويجب أن تشمل هذه الدراسة بالتحديد التهديدات التي تولدها القوى الاجتماعية والاقتصادية أو يولدها الإطار المؤسسي. وفي بعض الحالات، تكون القضايا الاجتماعية والاقتصادية هي الأسباب الجذرية للممارسات غير القابلة للاستدامة. وبينما قد يساعد اتخاذ تدابير حافزة للتصدي لأوجه القصور في الأسواق وفي السياسة العامة على تصحيح ذلك المسلك، فإن تلك التدابير الحافزة قد لا تعالج المشاكل الجوهرية المتمثلة في أمور مثل الافتقار إلى الموارد، أو الفقر، أو المطالب البشرية غير المبررة التي تتجاوز الاحتياجات. وقد تشمل هذه الدراسة أيضاً تحليل التدابير الحافزة الموجودة على المستوى الوطني والمستوى الدولي؛ وبالأخص تحديد الحوافز الضارة التي قد تهدد التنوع البيولوجي والحواجر التي تعترض سبيل إزالتها.

6 - ومع أن معظم الأسباب الكامنة يرد بصفة عامة في دليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتدابير الحافزة للتنوع البيولوجي: تصميمها وتنفيذها⁽²⁶⁾، فمن المهم أن يقوم كل بلد بتنفيذ التدابير الحافزة التي تستهدف أسباباً محددة تتعلق بطرف ذلك البلد. وقد تكون الحوافز موجهة نحو تصحيح بعض الأسباب الكامنة المتعلقة باتجاهات التنمية الاقتصادية، وبالفقر، وبعدم التكامل في السياسة العامة وبآثار السياسات القطاعية والتدابير المضادة المتخذة على الأصعدة الوطني وفوق الوطني والدولي.

7 - **تحديد الخبراء وأصحاب المصلحة المعنيين** - إن نطاق أصحاب المصلحة ينبغي أن يشمل، إلى جانب رسمي السياسة العامة والخبراء والعلميين، القطاع الخاص، والنساء، والمجتمعات المحلية، والأفراد والمنظمات الوطنية والمتعددة الأطراف ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية، وممثلي مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية. وقد يكون أصحاب المصلحة هؤلاء قد أسهموا في معالجة القضية أو قد تكون لهم معرفة عملية بالقضية بحيث يمكن أن يكونوا لاعبين أساسيين في التنفيذ الناجح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المستويات المختلفة لصنع القرار (المحلي ودون الوطني والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي) والعلاقات بين هذه المستويات أمر يجب أن يؤخذ في الحسبان في سبيل كفاءة الاتساق في التدبير المتخذ.

8 - **وضع أساليب للمشاركة** - في سبيل كفاءة وضع التدابير الحافزة بطريقة تشاركية تحقق تكاملاً فعلياً بين السياسات ومشاركة أصحاب المصلحة، ينبغي وضع أساليب لتسهيل الحوار بين الحكومات وكذلك الحوار مع أصحاب المصلحة المعنيين بما فيهم مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية وممثلو المجتمع المدني.

9 - **تحديد أهداف ومؤشرات واضحة** - ينبغي أن يكون للتدابير الحافزة، بالقدر الممكن عملياً، أهدافاً محددة وقابلة للقياس وملتزمة بجدول زمني ومستندة إلى تحليل لتأثيراتها. ويشكل الرصد والتقييم الناجحان لآثار هذه التدابير، عاملاً مهماً لضمان النجاح النهائي لها. فمن شأن المؤشرات، أن تساعد، على سبيل المثال، على تيسير تقييم التدابير وتوفير معلومات مفيدة لدى تحديد الحاجة إلى اتخاذ إجراء تصحيحي.

باء- التصميم

10 - **نهج النظام الإيكولوجي** - ينبغي أن يقوم تصميم التدابير الحافزة، عند الاقتضاء وحيث يكون ذلك ممكناً، على نهج النظام الإيكولوجي كما هو محدد في إطار الاتفاقية.

11 - **النهج القطاعي** - ينبغي أن يستند تصميم التدابير الحافزة أيضاً، كلما أمكن ذلك، إلى تحليل لحوافز القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل السياحة والحراجة ومصائد الأسماك والزراعة.

12 - **دمج التدابير الحافزة في صلب القطاعات** - ينبغي إيلاء الاعتبار إلى دمج حوافز التنوع البيولوجي، في الحوافز المقدمة من خلال قطاعات أخرى، عند الاقتضاء.

13 - **القدرة على الإعاشة** - ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الكامل، لدى تصميم التدابير الحافزة، قدرة النظم الإيكولوجية المختلفة على الإعاشة حيث أن هذه القدرة قد تحد من استخدام الموارد.

14 - **النهج التحوطي (الوقائي)** - يقتضي الأخذ بنهج تحوطي، في تصافر مع نهج النظم الإيكولوجية، أن تلتزم برامج التدابير الحافزة جانب الحيطة عندما تكون المعرفة العلمية غير أكيدة، وحين يوجد تهديد بخفض كبير في التنوع البيولوجي أو بفقدانه.

15 - **هدف تحقيق الكفاءة** - إن برامج التدابير الحافزة ينبغي أن تراعي في المقام الأول التدابير التي تحقق أهداف التنوع البيولوجي على أفضل وجه، وأن تصمم كي تكفل أن تكون الفوائد المتوقعة أكبر من تكلفة التنفيذ والإدارة و التطبيق أو مساوية لها. والسياق الاجتماعي والمؤسسي الموجود في بلد ما قد يؤثر بشدة في تلك التكاليف. أما في الأحوال التي لا يمكن فيها تقدير الفوائد كمياً بشكل وافٍ، فإنه يتعين إجراء تحليل لفعالية التكاليف (أي تحقيق هدف ما بأقل تكلفة ممكنة).

16 - **التدخيل** - ينبغي اعتبار التدخيل (Internalization) أحد المبادئ الموجهة لاختيار التدابير الحافزة الملائمة الرامية إلى منع أو إيقاف أو عكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي ومراعاة الشواغل البيئية الأخرى ذات الصلة مثل تغير المناخ والتصحر وإزالة الأحراج. والتدخيل " يشير إلى إدماج التكاليف والفوائد الخارجية في القرارات التي يتخذها المنتجون والمستهلكون. والتكاليف والفوائد الخارجية هي أساساً "آثار جانبية" بيئية للأنشطة الاقتصادية، وينبغي أن تسعى التدابير الحافزة إلى تدخيل نسبة أكبر من هذه الآثار في العمليات الحسابية التي يقوم بها صانعو القرار والمستهلكون. وعندما يكون التدخيل الكامل غير ممكن (بسبب ظروف اقتصادية واجتماعية) ينبغي وضع حوافز ترمي إلى جعل الأنشطة المستدامة أشد جاذبية من الأنشطة غير القابلة للاستدامة.

17 - **إجراء التقييم** - مع التسليم بأن التدخيل الكامل قد لا يكون ممكناً في كثير من الأحوال بسبب قصور أساليب تحديد القيم، كما اعترف بذلك مؤتمر الأطراف في مقرره 10/4، إلا أن تحديد القيم مع ذلك خطوة هامة في سبيل تحقيق حصر داخلي أفضل وفي سبيل زيادة الوعي بأهمية قيم التنوع البيولوجي.

18 - **الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي** - يجب أن تصمم البرامج المتعلقة بالحوافز بحيث تعالج الأسباب الكامنة لخسارة التنوع البيولوجي.

19 - **سهولة الفهم** - مع التسليم بالتفاعل بين عوامل كثيرة، فإن التدابير الحافزة يجب أن تظل قدر الإمكان تدابير بسيطة وموجهة نحو هدف معين، مما يسمح بتنفيذ أسرع للتدابير وتقييم أوضاع آثارها. وينبغي أن تكون سهلة الفهم لجميع أصحاب المصلحة.

20 - **الإنصاف: آثار التوزيع** - مما له أهميته، عند تصميم التدابير الحافزة أن يكون تحديد المجتمعات المستفيدة شاملاً ومنصفاً، ويمكن أن يساعد الأخذ بنهج تشاركي في تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة على إبطال الاعتبار لهذه المسائل. ولكل تدبير من تدابير الحفظ بعض التأثير على أصحاب المصلحة، ولا بد للتدابير الحافزة أن تأخذ في الحسبان المستفيدين من التدبير والذين يتحملون تكاليفه. وينبغي أن تصمم التدابير الحافزة ويؤخذ بها بطريقة تدعم التخفيف من حدة الفقر والتقليل من التباينات بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية.

21 - **إدراك قيمة التنوع البيولوجي بالنسبة لمجتمعات السكان المحليين والأصليين** - أن قيمة التنوع البيولوجي في سبيل العيش وفي سبيل الأغراض الثقافية والتجارية أمر ينبغي التسليم به، كما ينبغي تصميم التدابير الحافزة بحيث تساند، بقدر الإمكان، احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات السكان الأصليين والمحليين. وينبغي مراعاة النهج الذي تتبعه تلك المجتمعات في تحديد قيم التنوع البيولوجي.

22 - **زيادة الوعي قيم التنوع البيولوجي وخدماته** - إن تحديد وتقييم قيمة التنوع البيولوجي وما يقدمه من خدمات بيئية يمكن أن يكونا في حد ذاتهما حافزا ومعيناً على تصميم تدابير حافزة أخرى. وزيادة الوعي قيمة التنوع البيولوجي وخدماته بين جميع أصحاب المصلحة يزيد من فرص نجاح التدابير الحافزة.

23 - **توليفة من التدابير** - في أحوال كثيرة قد يقتضي الأمر توليفة أو توليفات من تدابير مختلفة في سبيل تحقيق الفوائد العامة المتمثلة في حماية التنوع البيولوجي والفوائد الخاصة الناشئة عن الاستعمال المستدام لعناصر ذلك التنوع.

24 - **الرصد والتقييم** - ينبغي تصميم التدابير الحافزة بحيث يسهل رصد وتقييم نجاح تلك التدابير وجوانب القصور فيها.

25 - **المقبولية السياسية والثقافية** - أن السياق السياسي والثقافي الذي يوضع فيه أي تدبير حافز ينبغي أن يؤخذ في الحسبان عند تصميم الصك المتعلق بذلك التدبير.

26 - التمويل - ينبغي كفاءة التمويل المناسب عند تصميم التدبير الحافز.

جيم- توفير القدرات وبناء الدعم: تيسير التنفيذ

27 - **القدرة المادية والبشرية** - أن تنفيذ التدابير الحافزة يتطلب قدرات مادية وبشرية وافية. ويشمل ذلك القدرة العلمية والتقنية وكذلك القدرة المتصلة بالشؤون الإدارية وشؤون التعليم والتدريب والاتصالات. وفي كثير من الحالات سوف توجد، في المرحلة التنفيذية للتدابير الحافزة، حاجة مستمرة إلى تدريب المدربين والمديرين وغيرهم من العاملين، وإلى برامج تثقيف الجماهير وغير ذلك من أشكال بناء القدرات البشرية. وقد توجد في حالات أخرى حاجة إلى بناء قدرة مادية، بما في ذلك تركيب معدات للرصد وغير ذلك من احتياجات البنية الأساسية. وكثيراً ما يكون التدريب عنصراً لازماً للتنفيذ الفعال للتدابير الحافزة.

28 - **الآليات المؤسسية** - يقتضي الأمر إيجاد آليات مؤسسية لتشجيع الحوار والاتصال بين راسمي السياسة العامة داخل الحكومة وأصحاب المصلحة خارج الحكومة على الصعيدين الوطني والمحلي، بغية تعزيز التكامل السياسي. ومن المهم إيجاد قنوات للحوار داخل الحكومة بين الوزارات المعنية والوكالات المهتمة بالتنوع البيولوجي، حيث أن الوكالات الحكومية كثيراً ما تتحمل نصيبها من المسؤوليات في تنفيذ التدابير الحافزة. وينبغي وضع هياكل مؤسسية للمجتمعات بحيث تصبح مجتمعات السكان المحليين والأصليين شركاء على قدم المساواة في تنفيذ التدابير الحافزة. وينبغي الاعتراف بالترتيبات المؤسسية الموجودة وتعزيز تلك الترتيبات أو إنشاء ترتيبات جديدة حسب مقتضى الحال لتنفيذ التدابير الحافزة على حفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام.

29 - **الشفافية ونشر المعلومات** - يمكن أن يؤدي نشر المعلومات دوراً أساسياً في تحقيق دعم لحوافز الحفظ والاستعمال المستدام. وينبغي نشر المعلومات عن عواقب الضغوط الواقعة على التنوع البيولوجي بين أصحاب المصلحة وسلطات الإدارة والسياسات العامة والمجتمع المدني. ومن الأمور الهامة أيضاً توفير المعلومات بشأن التدبير الحافز ذاته لأصحاب المصلحة وشفافية التنفيذ.

30 - **إشراك أصحاب المصلحة** - حتى بعد تصميم التدبير الحافز، ينبغي إشراك أصحاب المصلحة في سبيل تحقيق التنفيذ الفعال لتلك التدابير على أرض الواقع. وينبغي أن يؤدي أصحاب المصلحة دوراً في بناء قدرة المؤسسات المحلية والأفراد بغية تعزيز وعيهم بأهمية تدابير حفظ التنوع البيولوجي وتسهيل قدرتهم على المشاركة في جميع مراحل العمليات ابتداء من التصميم وحتى التنفيذ.

31 - **التمويل** - ينبغي كفاءة التمويل لبناء القدرات.

دال- الإدارة والرصد والإنفاذ

32 - **القدرة الإدارية والقانونية** - يتوقف نجاح أي تدبير حافز في خاتمة المطاف على نجاح الإدارة والرصد والإنفاذ والتقييم فيما يتعلق بتأثيرات ذلك التدبير. وتوفير القدرة الكافية على إدارة ورصد وإنفاذ التدابير الحافزة أمر يتوقف جزئياً على إشراك أصحاب المصلحة بقدر واف وعلى وجود المؤسسات المناسبة، كما يتوقف على القدرة الإدارية والقانونية المتوفرة.

33 - مؤشرات تأثير السياسات - إن تطوير مؤشرات سليمة بشأن تأثير السياسات هو المفتاح لأي تقييم مفيد لمدى نجاح التدابير الحافزة أو إخفاقها.

34 - نظم المعلومات - يمكن أن تسهل نظم المعلومات عمليات إدارة ورصد وإنفاذ التدابير الحافزة.

35 - التمويل - ينبغي أن يكون التمويل الكافي متاحاً لكفالة الفعالية في إدارة ورصد وإنفاذ التدابير الحافزة.

هاء- مبادئ توجيهية لاختيار التدابير المناسبة والتكميلية

36 - ترد فيما يلي مبادئ توجيهية لاختيار التدابير المناسبة والتكميلية:

(أ) إن أي عملية لصنع القرار في مجال اختيار التدابير الحافزة المناسبة والمتكاملة، ينبغي أن تأخذ في الحسبان الظروف المعينة للبلد المعني؛

(ب) من المهم إيلاء الاعتبار للسياق الذي تطبق فيه التدابير الحافزة، للمساعدة في اتخاذ القرار النهائي بشأن تدبير معين أو تدابير معينة؛

(ج) من الاعتبارات الرئيسية في تصميم التدابير الحافزة التسليم بأن اتخاذ تدبير وحيد قد لا يكون في كثير من الأحوال كافياً لمعالجة التعقيد الذي ينطوي عليه القرارات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام، وأن الأمر قد يقتضي مزيجاً من التدابير؛

(د) ينبغي أن يكون لاعتبارات الأنصاف، مثل التخفيف من حدة الفقر، دور بارز في تصميم واختيار التدابير الحافزة المناسبة؛

(هـ) ينبغي ألا يسفر تنفيذ التدابير الحافزة عن زيادة كبيرة في تكاليف المعيشة و/أو زيادة في الإيرادات الحكومية؛

(و) إن حجم اقتصاد البلد هو عامل مهم في عملية اختيار التدابير المالية الحافزة؛

(ز) يعد وجود حقوق أراضي وحقوق ملكية محددة تحديداً جيداً عنصراً مهماً في تحديد وتنفيذ التدابير الحافزة على حفظ التنوع البيولوجي وتشجيع استعماله المستدام؛

(ح) يمكن أن تؤثر الحوافز الإيجابية في صنع القرار وذلك بالاعتراف بالأنشطة التي تبذل في سبيل تحقيق أغراض الحفظ والاستعمال المستدام، وبمكافأة تلك الأنشطة.

(ط) إن إزالة الحوافز الضارة تخفف من الضغوط الواقعة على البيئة، فتحدد الحوافز الضارة، الداخلية والخارجية على السواء، والتهديدات الأخرى الواقعة على حفظ التنوع البيولوجي وتعزيز الاستخدام المستدام، يعتبر أمراً جوهرياً بالنسبة لاختيار وتصميم التدابير الحافزة. وقد تؤدي إزالة الحوافز الضارة إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية وخفض المصروفات العامة؛

(ي) لا تزال الحوافز السلبية أداة هامة تكفل حفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام، ويمكن استخدامها إلى جانب الحوافز الإيجابية.

37 - وينبغي، في عملية صنع القرار، مراعاة السمات العامة أو الخاصة لأنماط مختلفة من الأدوات. والجدول الآتي⁽²⁷⁾ يبين طائفة من الأدوات الراهنة مع مزاياها وعيوبها العامة وإمكانيات تطبيقها. وينبغي مراعاة أن هذه القائمة ليست شاملة، وحيث ينبغي النظر في عدد من الحوافز غير الاقتصادية (مثل الحوافز الاجتماعية والثقافية) والحوافز الدولية بطريقة مماثلة. وعلاوة على ذلك، لا بد من مراعاة أن بعض الأدوات المذكورة مازالت قيد المناقشة فيما يتعلق بفعاليتها وأوجه قصورها الممكنة.

الأداة	المزايا	العيوب	إمكانية التطبيق
الضرائب/الرسوم البيئية	زيادة الكفاءة الاقتصادية إلى الحد الأقصى سهولة فهمها	تعتمد على إمكانية قياس المكونات الفردية وعلى الاتفاق على قيم التكاليف الخارجية قد تقتضي رسداً مكثفاً	يمكن تطبيقها في أحوال تكون فيها الآثار سهلة القياس (مثل الصيد) ويمكن فيها رصد مصادر الآثار بسهولة.
إيجاد الأسواق	يؤدي إلى الفعالية القصوى في تخصيص الموارد بين المستعملين المتنافسين، ويؤدي إلى إيجاد أسعار مناسبة لهم. مقتضيات قليلة في مجال الرصد	قد يكون غير كامل حيث توجد آثار خارجية (كبيرة) و/أو احتكارات خارجية (كبيرة)	قابلة للتطبيق في الحالات التي يمكن فيها التيقن من وجود حقوق ملكية محددة بوضوح، متعلقة بسلع وخدمات يسهل تحديدها وعندما تكون تكاليف التعامل منخفضة انخفاضاً كافياً.
إزالة الحوافز الضارة	أن إزالة أو تصحيح هذه الحوافز الضارة أمر قد يؤدي إلى تخفيف الضغوط على البيئة وإلى تحسين الكفاءة الاقتصادية وإلى تخفيف الإنفاق العام	قد يكون من الصعب في أحيان كثيرة تبين الحوافز الضارة (الافتقار إلى الشفافية) قد تكون الحوافز الضارة صعبة التصحيح من الناحية السياسية بسبب	قابلة للتطبيق عندما يمكن تحديد فوائد واضحة من حيث الميزانية والكفاءة الاقتصادية و/أو الأهداف البيئية، وعندما توجد تدابير تعويضية يمكن اتخاذها لتسهيل عملية إزالة المساندة.

(27) استناداً إلى دليل التدابير الحافزة للتنوع البيولوجي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: Incentive Measures for Biological Diversity: Design and Implementation.

الأداة	المزايا	العيوب	إمكانية التطبيق
		المعارضة الشديدة من جانب المتلقين.	
اللوائح	سهولة الفهم ملزمة قانوناً يمكن أن تستهدف مباشرة أنشطة أو عمليات خاصة	يمكن أن تكون وسيلة غير مجدية من الناحية الاقتصادية أو وسيلة مكلفة لتحقيق الأهداف البيئية، خصوصاً إذا كانت تحظر بعض التكنولوجيات. التطبيق الصارم أمر ضروري. غير مرنة قد تكون معقدة ومفصلة.	قابلة للتطبيق خصوصاً حيث يوجد طائفة محدودة من الآثار البيئية التي يسهل تبيينها والتي تحتاج إلى حصرها أو حيثما يكون عدد الفاعلين محدوداً.
الصناديق البيئية	شفافة وواضحة الرؤية علاقات عامة إيجابية	قد لا تعظم الكفاءة الاقتصادية إلى الدرجة المنشودة قد لا تكون مرنة بسبب تخصيص الأموال إلى حد ما لأغراض معينة	قابلة للتطبيق حيث تصادف الحكومات مصاعب للحصول على تمويل عام وحيثما تكون البنية التحتية للمالية العامة ضعيفة وحيث توجد قضايا واضحة وذات جذب شعبي شديد.
التمويل العام	يجذبها المستفيدون تساند أنشطة مرغوباً فيها بدلاً من حظر أنشطة غير مرغوب فيها	تقتضي تمويلاً قد تؤدي إلى عدم كفاءة اقتصادية قد تشجع السلوك الساعي إلى الحصول على قيمة ايجارية.	قابلة للتطبيق في الحالات التي لا تبدل فيها الأنشطة المرغوب فيها بدون مساندة أو لإنشاء فارق لصالح هذه الأنشطة عندما لا يكون من المستطاع تثبيط البدائل غير المرغوب فيها

المرفق الثاني

توصيات مقترحة لمواصلة التعاون بشأن التدابير الحافزة

1 - ينبغي أن يقوم التعاون لمساعدة الحكومات في تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة على أساس العناصر التالية، واستناداً إلى العمل الجاري بالفعل:

المعلومات

2 - من المسلم به أن التصميم والتنفيذ الفعالين للتدابير الحافزة يتطلب طائفة سديدة من المعارف والمعلومات. ويمكن أن تساعد التدابير الآتية الأطراف على كفاءة إتاحة المعلومات اللازمة:

(أ) ينبغي إنشاء أو تعزيز نظم المعلومات المتعلقة بحوافز التنوع البيولوجي (الإنترنت، النشرات الإعلانية، الأقراص المدمجة، النصوص المطبوعة، الترجمات، الخ). ويمكن تحقيق ذلك من خلال آلية مركز تبادل المعلومات التابع للاتفاقية وكذلك من خلال المنظمات الأخرى المعنية بالأمر، من دولية وإقليمية ودون إقليمية ووطنية؛

(ب) ينبغي أن تتضمن نظم المعلومات العناصر الآتية:
1' مؤشرات، ومنهجيات للتقييم والتقدير؛

2' التحليل الشامل للحالات القائمة؛

3' أدلة مرجعية ومجموعات من الأدوات؛

3 - ينبغي أن تكون نظم المعلومات، سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي، مربوطة بآلية مركز تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية التنوع البيولوجي.

4 - إن من شأن نظم المعلومات هذه أن تسمح للأطراف بتشارك الخبرات والدروس المستفادة مع الأطراف الأخرى وتسهل تنفيذ التدابير الحافزة من خلال الاستعانة بالمبادئ التوجيهية.

5 - ينبغي أن تقوم الأطراف بتقييم لاستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي كي تحدد ما إذا كانت تقدم حوافز على الحفظ والاستعمال المستدام وما إذا كانت تحدد وجود حوافز ضارة وتقوم بإزالتها.

إشراك أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمعات الأصلية والمحلية

6 - ينبغي أن تضع الدول وتطبق نهجاً تشاركية ومتسقة في رسم السياسات لحفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام تكفل إشراك جميع أصحاب المصلحة إشراكاً كاملاً بما ذلك الدوائر الحكومية المعنية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات الإنسانية، والمجتمعات الأصلية والمحلية في حوار مفيد وفي التوقيت المناسب وتشجيع النهج المتسق إزاء استخدام التدابير الحافزة لحفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام.

7 - ويمكن أن ينصب تشديد خاص على العناصر التالية:

(أ) إبداء المشورة لراسمي السياسة مباشرة بشأن تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة؛

(ب) تعبئة أصحاب المصلحة الرئيسيين في الحوارات السياسية المتعلقة بتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة، في الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية والمجتمعات الأصلية والمحلية؛

(ج) إقامة شبكة خبراء في مجال حوافز التنوع البيولوجي لديهم القدرة على توفير التوجيه والمعلومات فيما يتعلق بطلبات محددة من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

8 - وبغية تشجيع النهج التشاركي يمكن النظر في وضع استراتيجية لتنسيق السياسة العامة وإشراك أصحاب المصلحة. ويمكن أن يشمل هذا عنصراً تعليمياً، وعنصراً للاتصالات، وعنصراً يبرز العمليات الناجحة التي استخدمت لتوليد المشاركة الشعبية الفعالة. ومن شأن هذا النهج أن يشجع الأطراف على اقتباس العمليات أو العناصر الناجحة لمثل هذه الاستراتيجية لتتطابق مع أولوياتها وحالتها. وكما قد يشجع هذا النهج المتسق والتشاركي إزاء رسم السياسة العامة إدماج الشواغل المتعلقة بالتنوع البيولوجي في قطاعات أخرى ومجالات سياسة عامة أخرى.

بناء القدرات

9 - وثمة حل آخر لتحقيق الفعالية في وضع وتنفيذ التدابير الحافزة هو وجود أطر قانونية وسياسية ملائمة تدعم القدرات البشرية. وقد شجع مؤتمر الأطراف الحكومات على وضع أطر قانونية وسياسية داعمة لتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة وعي صانعي القرار وأصحاب المصلحة بشأن أهمية الحوافز في تحقيق أهداف الاتفاقية يعتبر جانباً هاماً من بناء القدرات البشرية.

10 - وتقتصر العناصر التالية بغية سد هذا الاحتياج:

(أ) تدريب أخصائي التنوع البيولوجي وصانعي القرار على تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة، بما في ذلك التدريب على استعمال أدوات التقييم؛

(ب) تنفيذ برامج التدريب على القضايا العلمية والاقتصادية الأساسية المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام؛

(ج) شرح قيمة التنوع البيولوجي على مستوى المجتمعات المحلية وداخل القطاعات مثل قطاعي الزراعة والحراجة؛

(د) بناء قدرة تتعلق بزيادة الوعي الشعبي؛

(هـ) إيجاد طاقة على إجراء البحوث والتحليلات بشأن التدابير الحافزة؛

(و) إيجاد الأطر القانونية والسياسية الداعمة؛

(ز) الاضطلاع باستعراضات تشريعية وإسداء المشورة بشأن التدابير الحافظة؛

(ح) إيجاد مصادر للتمويل إذا لزم الأمر.

تحديد القيم

11 - رغم التحديات المرتبطة بتحديد القيم غير السوقية، إلا أنه من المهم مع ذلك اتباع طرق لإيجاد بواصر تبيين تجاوب السوق مع القيم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للتنوع البيولوجي. وقد أدرك مؤتمر الأطراف أهمية تحديد القيم كأداة لتصميم الحوافز المناسبة⁽²⁸⁾.

12 - والعمل المتواصل على تحديد القيم يمكن أن يكون باهظ التكلفة ويتطلب قدراً كبيراً من الخبرة ويصعب إيصال نتائجه النهائية للآخرين، كما أن القيم النقدية المستخلصة منه تكون عرضة للتحدي. ومع ذلك فإن المنهجيات للقيام بعمليات تحديد القيم ينبغي العمل على تطويرها، لأنها تؤدي دوراً استراتيجياً في وضع حوافز لحفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام. وقد يشتمل العمل التعاوني الآخر على ما يلي:

(أ) الاستمرار في استقصاء منهجيات لتحديد قيم التنوع البيولوجي وموارد التنوع البيولوجي؛

(ب) وضع وتنقيح طرق لتحديد القيم غير السوقية؛

(ج) نشر المعلومات عن الأساليب التقنية الراهنة لتحديد القيم.

13 - ويمكن الإطلاع بالعمل على تحديد القيم بوصفه عنصراً أساسياً من خطة عمل في شراكة مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

الروابط المتبادلة بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف

14 - ثمة حاجة إلى دراسة السياسات والبرامج بموجب مختلف الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف لكفالة أنها توفر حوافز تعزز بعضها بعضاً. وفي هذا الصدد لاحظ مؤتمر الأطراف برنامج العمل المشترك بين الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة (رامسار، إيران، 1971)، والذي يتضمن تركيزاً على الحوافز واقتراح إيلاء الاهتمام إلى الحوافز فيما يتعلق بالروابط الأخرى مثل اتفاقية مكافحة التصحر فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي في الأراضي الجافة واتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض فيما يتعلق بحفظ الأنواع واستعمالها المستدام واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فيما يتعلق بتغيير استخدام الأراضي والتنوع البيولوجي في الغابات. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاتفاقية الإطارية تشجع على إعطاء الأولوية للحوافز التي تتجنب نزع الغابات، ذلك لأن قدراً كبيراً من انبعاثات الغازات الدفيئة يرجع إلى تدمير الغابات، التي تعتبر أكبر مستودع أرضي للتنوع البيولوجي.

(28) (14) يذكر المقرر 10/4 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي أن: "التقييم الاقتصادي للتنوع البيولوجي والموارد البيولوجية هو أداة هامة لوضع تدابير حافزة اقتصادية حسنة التوجيه وتقي بالغرض المحدد لها".

ربط التنوع البيولوجي بسياسات الاقتصاد الكلي

15 - مما له أهميته استكشاف الروابط بالمنظمات والاتفاقات الدولية التي تركز على السياسات الاقتصادية، ولا سيما السياسات التجارية في نطاق المنظمة العالمية للتجارة وغيرها من السياسات مثل العمل (منظمة العمل الدولية)، والصحة (منظمة الصحة العالمية). وبالإضافة إلى ذلك ينبغي استكشاف الروابط بالمنظمات والاتفاقات الاقتصادية الإقليمية والقطاعية، لتحديد تماثليها من ناحية الحوافز مع أهداف الاتفاقية.

16 - وهذه الروابط ينبغي ألا تستكشف فحسب على الصعيد الدولي بل أيضاً على الصعيد الوطني. وبصفة خاصة لوحظت ضرورة الربط بين استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطنية واستراتيجيات التنمية الاقتصادية على مستوى تخطيط القطاع العام للاقتصاد الكلي وعلى المستويات القطاعية مثل السياحة والحراجة ومصائد الأسماك والزراعة.

فئات التدابير الحافزة

17 - سلم مؤتمر الأطراف بأن هناك طائفة واسعة جداً من التدابير الحافزة متاحة، وينبغي أن تكون التدابير ملائمة تماماً لخصائص كل حالة وكل بلد. وينبغي إيلاء الاعتبار أيضاً للتنسيق في وضع التدابير الحافزة لمختلف القطاعات بغية ضمان تماسكها.

التركيز على النظام الإيكولوجي

18 - ينبغي تحديد أولويات التقييمات بما يتماشى مع البرامج المواضيعية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف. وفي هذا الخصوص لاحظ مؤتمر الأطراف أيضاً التركيز على الحوافز في برنامج العمل المشترك بين الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة (رامسار، إيران، 1971).

المشاريع الرائدة/دراسات الحالات/حلقات العمل

19 - ثمة حاجة إلى البدء بمشاريع رائدة لتعزيز الفهم والقدرة على تصميم وتنفيذ وتقييم التدابير الحافزة. ويمكن أن تركز المشاريع الرائدة على عدد من الأنشطة التي تشمل رفع زيادة الوعي، ودراسات تحديد القيم، وتقييم الحوافز الموجودة، ووضع خطط جديدة للحوافز، وإزالة الحواجز عن طريق الحوافز. وينبغي أن تكون لتلك المشاريع الرائدة روابط أساسية بالمبادرات الجارية في نطاق برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من المنظمات ذات الصلة.

20 - ومما له أهميته أن يكون زمام قيادة هذه المشاريع الرائدة في يد البلد نفسه وأن تؤدي إلى بناء قدرات لدى المؤسسات المحلية ورأسمي السياسة العامة المحليين.

21 - ويمكن أن تكون حلقات العمل وسيلة قيمة لتبادل الخبرات الإيجابية والسلبية على حد سواء وكذلك أفضل الممارسات فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة. ويمكن لدراسات الحالة ذات التوجه القطري، والتي تعكس

تجارب من البلدان النامية والمتقدمة على السواء، أن توفر أساساً جيداً يمكن من خلاله تقييم مواطن قوة وضعف التدابير الحافزة المحددة، مع مراعاة خصائص البلدان والنظم الإيكولوجية والقطاعات.

دور المنظمات الدولية

22 - ينبغي أن يطلب من المنظمات الدولية المختصة أن تساند جهود الأطراف في عملها المتعلق بالتدابير الحافزة، خصوصاً من خلال نشر المعلومات وتوفير الخبرة والإرشاد التقني والتدريب.

23 - يجب إنشاء لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات قائمة على أساس فريق الاتصال الذي أنشأه الأمين التنفيذي (ويشمل ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، كما يقضي بذلك المقرر 15/5 الصادر عن مؤتمر الأطراف)، في سبيل تنسيق الأنشطة على الصعيد الدولي وتوفير مساندة للأطراف. وينبغي أن تشمل اللجنة أيضاً ممثلين للبنك الدولي وأمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة.